

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١١٣ (الاستئناف ١)

المعقودة يوم الأربعاء، ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد مارسيكو
	اوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد أنجيل
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير هين
	ناميبيا	السيدة أشيبالا ـ موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/2000/203)

00-34514

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، يستمع المجلس الآن إلى بيانات الدول الأعضاء التي ترغب في التعليق على تقرير فريق الخبراء، والتي وجهت إليها الدعوة بمقتضى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

المتكلم الأول ممثل بوركينا فاصو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): إننا لم نطلع إلا مساء أمس على تقرير فريق الخبراء المعني بالتحقيق في انتهاك جزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا. ويأسف وفد بلادي لأنه لم يستلم هذا التقرير في وقت مبكر يسمح لنا بأن ندرسه بتعمق ونسهم إسهاما كبيرا في هذه المناقشة. وسنعود إلى هذا الجانب من المسألة فيما بعد. أما الآن، فأود أن أشكركم، سيدي، على إعطائكم الكلمة لنا للإعراب عن وجهة نظرنا في أعمال فريق الخبراء.

والتقرير المقدم اليوم لينظر فيه أعضاء مجلس الأمن - الذي دفعت التغطية الواسعة النطاق له من وسائط الإعلام قبل إصداره رسميا بحكومة بلادي إلى أن ترد عليه - يدعونا إلى الإدلاء بالملاحظات الأولية التالية.

أولا، يجدر بنا أن نذكر أنه كان من الواضح بجلاء أن بعثة فريق الخبراء إلى بلادي، بوركينا فاصو، لإجراء تحقيقاتها، جرى إفسادها على نحو أخرق. والواقع أنه عندما أرسل لي السفير أندرس مولاندر، رئيس ذلك الفريق، رسالة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لكي يقترح تاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، اقترحت حكومة بلادي بدلا من ذلك شهر كانون الثاني/يناير، لسبب بسيط، وهو أن السلطات السياسية المختصة الكفيلة بالاستجابة على وجه مفيد لتوقعات الفريق لن تكون متاحة في التاريخ سابق الذكر، لأنها ستكون في لومي بمناسبة مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبدا أن هذا الترتيب تم الاتفاق عليه، وبخاصة بعد المراسلات مع رئيس لجنة الجزاءات، وفوجئنا بفريق الخبراء يخبرنا من أبيجان في يوم الجمعة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، أنه سيضطر إلى الذهاب إلى واغادوغو. وبالتالي، كما كان متوقعا، لم يستقبل الخبراء إلا المسؤولين الإداريين، الذين كانوا، بطبيعة الحال، في وضع لا يسمح لهم بالرد على أسئلة الخبراء. مع ذلك، حدث في لومي، حيث ذهب الخبراء بعد ذلك، أن استقبلهم وزير خارجيتنا استقبالا دام مدة طويلة. لكن من الواضح أن الوزير لم يتمكن، من توغو، أن يستجيب لطلبهم بزيارة مواقع معينة يدعى بأنها مشتبه فيها، رغب الفريق في إجراء تحقيق بشأنها. ولهذا، نشعر بالحيرة إزاء تأكيد التقرير في الفقرة ٢١ بأن سلطات بوركينا فاصو رفضت على الفور طلب الفريق التفتيش على المطار في بوبو - ديولاسو. وهذه التفاصيل، الهامة، لم ترد في التقرير على الإطلاق، مما يعطي الانطباع بالرغبة المتعمدة من جانب سلطات بوركينا فاصو في عدم التعاون. ومن الممكن أن يكون قد تم كل هذا لإحراج هذه السلطات ولوضعها في موقف العاجز، لكي يمكن اتهامها فيما بعد برفض التعاون.

وفضلا عن ذلك، سيتذكر السفير فاولر أنني، حرصا مني على شفافية وضع بلادي، اقترحت في حديث معه، أن يعود فريق الخبراء إلى بوركينا فاصو. ولم يجد ما يمنع، بل واقترح عليّ أنه، إذا استحال القيام بزيارة جديدة، فإنه يمكن لبوركينا فاصو أن تقدم، كتابة، أية معلومات قد يطلبها الخبراء.

وأجد لزاما عليّ أن أذكر بكل هذا لكي أدلل على مدى صعوبة اعتبار العمل الذي أداه فريق الخبراء في بوركينا فاصو دقيقا. بل إن الاتهامات الموجهة ضد بلدي مبنية على نتائج تلك البعثة. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن خلاصة تقرير فريق الخبراء يستند إلى مزاعم المرتدين عن يونيتا، وبعبارة أخرى أولئك الذين أصبحوا أعداء قائدهم السابق جوناس سافيمبي، ولا بد لرأيهم، الذي تؤثر فيه مشاعر الحقد، وربما روح الانتقام، أن يكون منحازا وغير نزيه.

وعلى هذا الاعتبار وحده كيف يمكننا أن نصدق هذه المزاعم؟ صونا لمصداقية منظمتنا، لا بد لتقرير استقصائي بهذه الأهمية - وقد يقال الخطورة - حيث أنه يوجه أصابع الاتهام لبلدان ورؤساء دول - من أن يستند بشكل صارم إلى وقائع محددة، وملموسة، وصادقة، ويمكن التحقق منها تضمنها عملية تتصف بالنزاهة والشفافية. ولكن، مع كل الاحترام الواجب لأعضاء فريق الخبراء، يبدو هذا التقرير مبنيا على تلميحات بدلا من حقائق مؤكدة. ويلاحظ، على سبيل المثال، أن معظم الحقائق تفتقر إلى

تواريخ، وكثيرا ما يعيبها عدم الاتساق وعدم التطابق. ومثلا، بالنسبة للفقرة ١٠ من التقرير، كان الجنرال باندوا، وهو الشاهد الرئيسي ضد بوركينا فاصو، على علم تام بأن حكومة أنغولا كانت قد أحيطت علما بأن الخبراء سيستجوبونه. فكيف لنا أن نصدق هذه الشهادة؟

وقراءتنا للتقرير توحي لنا بأن هناك بعض التحيز الذي يستند إلى تجريم مسبق لبعض البلدان والقادة وتبرئة آخرين. وإلا، فكيف نفسر هذا التركيز الأساسي، الذي أسيء تقديره، على ثلاثة بلدان أفريقية تبعد آلاف الكيلومترات عن مسرح العمليات؟ من المصادفات أن البلدان المتهمة الثلاثة هذه تقع في نفس المنطقة الجغرافية، وكلها ناطقة بالفرنسية. دعونا نسمي الأشياء بأسمائها.

ويمكن أن نسهب بشأن تحيز التقرير، ولكننا لا نود أن نستغل صبر المجلس، لا سيما وأنه يبدو أننا ستتاح لنا الفرصة للعودة إلى هذه المسألة.

ولكننا نود أن نثير ثلاث نقاط. إن أعضاء اللجنة قد أجروا تحقيقاتهم في أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل وأماكن أخرى. فلماذا يظل التقرير صامتا في هذا الصدد؟ ويبدو غريبا أن الدول الأفريقية هي التي ذكرت بصفة رئيسية، مع العلم بأن التقرير لا يذكرها إلا كمراحل انتقال أو وسطاء. فماذا عن أولئك الذين يحتلون القمة؟ ماذا عن المصادر الرئيسية؟ ماذا عن الجهات النهائية؟ ماذا عن المنتفعين في آخر السلسلة؟

لقد اعتبر فريق الخبراء مسألة المرتزقة الذين يعملون مع يونيتا في غاية الأهمية. وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من أن الفريق كان يتلقى دائما معلومات ذات صلة بهذا الشأن، فإن الخبراء في الفريق يقولون إنهم لم يتمكنوا من التحقق من هذه المعلومات. فهل شغلوا أنفسهم أبدا بإجراء مقابلات مع شركة إكزيكاتيف أوتكمز (Executive Outcomes)، أو حتى بأن يسألوا بعض البلدان عن هذا الموضوع الهام؟

ويبدو أن هناك رغبة واضحة في تمويه الحقائق وتبرئة بعض الجهات الفاعلة الهامة. فالتقرير نفسه يقول في الفقرة ١٢، "ولا مناص من أن يكون عدد من الجهات الفاعلة، منها من هو هام، قد نجا من الذكر بصورة مباشرة". فإذا كانت هي جهات فاعلة هامة، لماذا أفلتت من الذكر؟ ولماذا لم يكن من ذلك "مناص"؟

ولننظر الآن في ما يدعوه التقرير استخدام يونيتا الماس لشراء الأصدقاء والمساندين، كما يرد في الفقرات من ٩٢ إلى ١٠٤. يؤكد الفريق أنه تلقى شهادات من مصادر أولية تمكنه من أن يذكر أسماء عدد من رؤساء الدول. وعلى حسب مايرد في الفقرة ١٢ من التقرير، من المبادئ التي اعتمدها الفريق اشتراطه توفر دليل مباشر يؤكده مصدران على الأقل من مصادر المعلومات. والاتهام الموجه إلى رئيس بوركينا فاصو يقوم على أساس شهادة فرد واحد فقط، هو السيد باندوا. فلماذا في هذه الحالة بالذات لم يتبع الفريق منطقه هو نفسه، ومبدأه هو نفسه؟ إنه هنا يتخذ معايير مزدوجة.

ونود مرة أخرى أن نرحب بمبادرة مجلس الأمن لإنشاء فريق الخبراء، لأنه معني في نهاية الأمر بإظهار الحقيقة. ولكننا نرى أن أي تحقيق يجب أن يقوم على أساس قوي وعادل وموثوق به.

وترى بوركينا فاصو أن تقرير فريق الخبراء لا تنطبق عليه المواصفات العلمية الدقيقة لذلك النهج. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع الحساس للإتهامات الموجهة وخطورتها، نعتقد أنه كان ينبغي أن تتاح للدول المعنية الفرصة للرد حتى قبل إصدار التقرير، وأن تضمن ردودها في التقرير النهائي. وكان هذا الصنيع ستكون له على الأقل مزية الشفافية، وبوجه خاص مزية العدل.

إننا نعترض على استنتاجات تقرير فريق الخبراء، وخاصة تلك التي تتهم رئيس دولتنا بالإسم. وإننا نؤكد أمام هذا المجلس النفي الذي أصدرته حكومتنا في ١٢ آذار/ مارس.

ربما كان الخطأ الوحيد الذي ارتكبه بلدي والذي تسبب في معاملته بقسوة بالغة من بعض الدول - هو أنه واحد من البلدان القليلة التي لا تزال تتجرأ على إبداء رأيها بأن أي تسوية لتحقيق السلام في أنغولا لا يمكن أن تستبعد التفاوض.

ولم يرد في أي موضع بالتقرير أي ذكر للشعب الأنغولي. ولكن ما يهم في نهاية المطاف هو مصير هذا الشعب. ومن ناحية أخرى هناك إشارات كثيرة إلى الماس.

ولذلك نود أن نتوجه بعدد من الأسئلة. من المنتفع من الحظر؟ ومن الذي يشتري ماس يونيتا؟ ومن الذي يصنع الأسلحة ويبيعها ليونيتا، التي تشتريها بالأموال المتحصلة من الماس؟ إن هذه الأسئلة - وكثير غيرها - كان ينبغي أن توضح في التقرير. ويود العديد من البلدان الصغيرة، ومنها بلدي، أن يجد الإجابات.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد على التزام بلدي بالقرارات ذات الصلة لمنظمتنا المشتركة، الأمم المتحدة، وأن أقول مرة أخرى إن بوركينا فاصو ستشارك في أي مبادرة تهدف إلى تحقيق السلام، وإنها ستبذل قصارى جهدها للمساعدة على بلوغ الهدف المقصود في أنغولا وأفريقيا وفي جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل توغو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأنا واثق من أن بلدكم، بنغلاديش، سيسهم إسهاما إيجابيا في عمل هذه الهيئة خلال فترة عضويتكم.

وأود أيضا أن اشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحتهم لي الفرصة لأتكلم خلال هذه المناقشة عن الحالة في أنغولا، ولأبلغهم بصورة أولية ملاحظاتي على تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩). وبالطبع يحتفظ بلدي بالحق في أن يقدم إلى مجلس الأمن أي معلومات إضافية ضرورية في مرحلة لاحقة.

أود أولا أن أقول بضع كلمات عن شعب أنغولا وجميع من يعانون من الحرب الأهلية الدائرة في ذلك البلد. فقد ذكر آخر تقرير للأمين العام (S/2000/23) أن هناك ٣,٧ ملايين من ضحايا الصراع، ومليونين من المشردين. ويشير ذلك التقرير أيضا، في الفقرة ١٥، إلى أن في أنغولا، "كانت هناك عناصر عسكرية مختلفة، بما فيها يونيتا، مسؤولة عن نهب المحاصيل وتدمير الممتلكات".

وتتمنى توغو بشدة أن يعود السلام إلى ذلك البلد وأن يوجد على وجه السرعة حل سياسي للصراع، الذي استمر أطول مما ينبغي. ونأمل بإخلاص أن يقدر طرفا الصراع، الحكومة ويونيتا، الدور الذي يمكن أن تضطلع به الامم المتحدة.

لقد تكرم رئيس لجنة الجزاءات في آخر جلسة عقدت بشأن هذا الموضوع في ١٨ كانون الثاني/يناير، بأن عرض علينا شريط فيديو يستحق أن تنطبق عليه القصص المحزنة لمحاكمات موسكو، ويظهر فيه المنشقون عن يونيتا وهم يدلون بشهاداتهم. واليوم معروض على المجلس تقرير فريق الخبراء المسؤول عن دراسة انتهاكات الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وبينما أدين الطابع الواهي والانتقائي للإتهامات الواردة في التقرير، أود أن أدلي بتعليقين. أولا، ينبغي التأكيد على أنه يتعين، بطبيعة الحال، على أي فرد يرفع قضية في محكمة أو يوجه اتهاما إلى طرف ثالث، أن يأتي بأدلة تثبت الحقائق. وأن البينة على من ادعى، وليس العكس.

ثانيا، إن معظم الاتهامات الخطيرة ضد توغو تستند إلى تصريحات أدلى بها الفارون والمنشقون عن يونيتا، لا سيما الفريق أول باندوا، والعقيد ألسيديس لوكاس كانغونغا، وأسمه الحركي كالياس، والعقيد أرستيدس كانغونغا، شقيق المذكور آنفا، والسيد أروجو ساكيتا. وأود أن أوضح أنه على النقيض مما ورد في التقرير في الحاشية ٥ من الفقرة ٩، حيث قيل إن الأخير هو "أبن جوناس سافمبي"، الذي "انشق عن يونيتا وعاد إلى أنغولا من لومي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩"، فإن الطالب أروجو ساكيتا كان قد اختطف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عندما كان في الـ ١٩ من عمره.

وأعقب هذا الاختطاف محاولة جرت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لاختطاف أخيه الأصغر، ايلوي ساكيتا، الذي كان عمره في ذلك الوقت ١٧ عاما. وهذا الهجوم الذي أحبطته قوات الأمن التوغولية، اضطلع به السيد مانويل دا سلفا كاسيميرو، السكرتير الثاني في

السفارة الأنغولية في لاغوس. وبعد أن تم إلقاء القبض عليه ووجهت إليه التهمة، قال إنه تصرف من تلقاء نفسه، لكي يحصل على ترقية، حيث كان يحذو حذو أولئك الذين نفذوا عملية الخطف الأولى.

وأود أن أشدد بصورة خاصة على أساليب العمل المتبعة. ومما يؤسف له، أن أساليب العمل تتكون من جمع الشائعات والأقوال والقيل والقال التي كانت تعتبر عندئذ محققة لأن منشقي يونيتا أكدوها. فكيف يمكن لأي شخص أن يعطي أية مصداقية لمزاعم يزعمها هؤلاء الناس عندما انضموا جميعا فيما بعد إلى جيش الحكومة؟ أليس من مصلحتهم، ومن أجل البقاء على قيد الحياة، أن يكرروا ما يهمس به الآخرون، الذين تدربوا في أرقى مدارس الحرب الباردة في آذانهم؟

في حالة واحدة من الحالات التي تحقق فيها فعلا فريق الخبراء من المعلومات التي قدمها أحد المنشقين، وفي هذه الحالة الفريق أول باندو، تبين أن المعلومات لا أساس لها من الصحة. ولكي أكون دقيقا، اسمحوا لي أن أشير إلى الفقرة ٤٠ من التقرير:

"وقد ذكر الجنرال باندوا أنه يظن أن منظومة إطلاق الصواريخ المتعددة من طراز BM-27 (الإعصار) قد أتت من أوكرانيا عبر توغو. بيد أن حكومة أوكرانيا أفادت بعدم وجود مبيعات أسلحة مأذون بها من أوكرانيا إلى توغو خلال الفترة المعنية".

ويخلص التقرير بشأن هذه النقطة، وأيضا في الفقرة ٤٠ إلى أنه

"ولم يتمخض التحقيق الذي أجراه الفريق عما يدل على أن حكومة أوكرانيا قد باعت ليونيتا أسلحة أو قدمت لها مساعدات عسكرية أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة".

إذا لماذا لا يبرئ الفريق ساحة توغو في هذه الحالة بنفس الطريقة التي برأ فيها ساحة أوكرانيا؟

إن الافتقار الكامل إلى الدقة في النهج المتبع يمكن رؤيته أيضا في الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من التقرير، حيث يصرح فريق الخبراء بأنه تم تقديم مدفوعات في شكل ألماس. ولم يُقدم أي تاريخ، وهذا لا يثير الدهشة حيث تم اختلاق الحقائق. بيد أنه وعلى افتراض أن لجنة الجزاءات تود أن تطلب إلينا تقديم توضيحات إضافية، فإننا نود أن نعرف التواريخ المحددة للاجتماعات المذكورة. فهل جرت جميع الاجتماعات بعد ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وهو التاريخ الذي اعتمد فيه مجلس الأمن القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) الذي يحظر السفر على أفراد يونيتا؟ والمقايضة المزعومة بالماس، هل حدثت بعد ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) الذي يحظر نقل الماس الذي تحتفظ به يونيتا؟

هذه الهيئة، التي تمول بسخاء، ينبغي أن تتبع فعلا نهجا أكثر دقة، نهجا يراعي بشكل خاص التطور التدريجي للجزاءات المفروضة والطريقة التي أصبحت بها تدريجيا أكثر تنوعا؟

وفي الفقرة ٦٤ من التقرير، نُتهم فعلا بأن اتحاد يونيتا أغرانا نحن وبوركينا فاصو وزامبيا بهدف توفير المنتجات النفطية لها. وكلمة "أغرى" من الواضح أنها لا تعني أننا وافقنا على ذلك، وفريق الخبراء حريص على عدم اتهامنا بشأن هذه النقطة. ولكن، وبالرغم من ذلك، وقع الضرر وبذرت بذور الشك.

وأنا أيضا يمكنني أن أتلقى معلومات من هنا وهناك وأن أذيعها بملء صوتي في جميع الاتجاهات ومن على أسطح المنازل. وعلى سبيل المثال، يمكنني أن أتكلم عن مضمون التقرير الممتاز الصادر عن المنظمة الكندية غير الحكومية "شراكة أفريقيا - كندا" في الاتجار بالماس في سيراليون وأقول بأن شركة دي بيرس للألماس - من الغريب أنها لا تُذكر إلا نادرا في تقرير فريق الخبراء، مع أنها تسيطر على نسبة تتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من تجارة الماس في العالم - اشترت في ١٩٩٩ نسبة ٣٥ في المائة من أسهم منجم إيكاتي في كندا، مما يمثل ٦ في المائة من الإنتاج العالمي في السنوات القادمة.

ويمكنني أيضا أن أذكر حالة سيراليون، إذ في حين أنه لا توجد مصلحة كندية في حالة أنغولا، فإن هناك ثلاث شركات كندية في سيراليون - ركس دايموند ماينينغ كوربوريشن، وأم كان منرال ليمتد، ودايمند ووركس - وجميعها تمارس أنشطتها في سيراليون. ويمكنني أن أقول إن المسؤولين عن شركة ركس دايموند ماينينغ

كوربوريشن، التي سُجلت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ في تورنتو، قد تباهوا علانية بعلاقاتهم المميزة مع الجبهة المتحدة الثورية التابعة لفوداي سانكو.

هذه حقائق ثابتة أسوقها. فهل ينبغي لي أن أخلص من ذلك كله إلى أن الحكومة تؤيد الجبهة المتحدة الثورية. وهل أذهب وأكتب أمورا كهذه دون أن ألتمس رأي البلد المعني؟ هذا هو، بالرغم من ذلك كله، ما حدث في حالة توغو، وإنني أرجو من جميع أعضاء مجلس الأمن أن يفكروا بذلك.

واسمحوا لي أن أعود إلى أساليب عمل الفريق. إن بلدي يولي أهمية كبيرة لذلك. ونحن نؤمن إيمانا مخلصا بحياد الأمم المتحدة. وفي مواضع عديدة يتهم التقرير بلدي بأنه استضاف أسرة سافمبي، بمن فيهم أطفاله، في انتهاك للجزاءات القائمة. ونحن لا ننكر هذه الحقيقة، ولكن وما لم ندخل في منطق الثأر الشخصي، فإننا لا نرى كيف يمكن تحميل الأطفال مسؤولية أعمال آبائهم. بيد أن من الواضح أنه لو كان الأطفال في القائمة التي وضعتها لجنة الجزاءات، فإننا سنتخذ فورا الخطوات الضرورية لطردهم من بلدنا. ولكن هل يمكن للأمم المتحدة أن تتجاسر وتمضي على هذا الطريق وتنكر الحق في الحياة والحق في التعليم لأطفال كان آباؤهم في لحظة معينة، ولأن الأمور تتغير في الحياة - قد حملوا ذنب ارتكاب جرائم معينة. فالآثار المدمرة المترتبة على المدنيين الأبرياء جراء الجزاءات المفروضة والمطبقة بصورة عمياء على ليبيا والعراق، مثلا، تجعل فرائصنا ترتعد لمجرد الفكرة.

وعلى أية حال، فليتحمل مجلس الأمن ولجنة الجزاءات ما عليهما من مسؤولية، وأؤكد للمجلس بأننا سنضطلع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا. وبالتأكيد يمكن أن نتهم بأمور كثيرة: تشجيع الحوار من أجل تعزيز السلام في قارتنا، والرفض وبحق إنزال الجرم ببعض الأفراد، إلا أنني لا أعتقد أننا يمكن اتهامنا بحق بأننا انتهكنا الجزاءات القائمة.

وإذ أنتقل مرة أخرى إلى الطابع الانتقائي للاتهامات التي وجهها فريق الخبراء، أود أن أشير وأشجب حقيقة أن العديد من البلدان التي عرف عنها منذ مدة طويلة أنها ضالعة في انتهاك الجزاءات المتصلة بأنغولا قد أسقطت عمدا من التقرير، وفي بعض الأحيان يتوخى الفريق الظروف التخفيفية تأييدا لبعض الحكومات أو البلدان. ولا يمكن للمرء أن يفهم كيف أن فريق الخبراء في الفقرة ١٤٢، مثلا، يسمح لنفسه بالقول:

> "غير أنه يقال إن الزعامة العسكرية الحالية في أبيدجان وثيقة الصلة بسافمبي وتتعاطف مع يونيتا".

ولكن لا ترد أية كلمة بشأن التأثير الكبير الذي يمارسه أفراد متميزون على دوائر السلطة أو على عملية صنع القرار في بعض البلدان.

كذلك يمكن للمرء أن يتساءل بشأن أهمية الاسقاطات في التوصية ٣٤ للفريق، حيث لم يرد أي ذكر لبعض المنظمات دون الإقليمية التي دعي المجلس إلى تقديم التقرير إليها، وكأنه يشي بوجود قدر من الشعور العدائي لدى أعضاء هذه المنظمات دون الإقليمية تجاه عملية السلام في أنغولا.

وأنتقل الآن إلى التحقيقات التي تجريها بلادي. وينبغي أن أشير، طالما أن فريق الخبراء لم يجد من المناسب القيام بذلك، أن الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ كانت الفترة المحددة لقيام ثلاثة أعضاء في الفريق بزيارة لومي. والمؤسف أن ذلك تزامن مع مؤتمر القمة الذي عقده اتحاد النقد لغرب أفريقيا وتبعه مؤتمر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لذلك اقترحنا على رئيس الفريق إرجاء زيارتهم بعض الوقت والمجئ بعد ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. ومع ذلك، لم يأخذ الخبراء الثلاثة باقتراحنا واستبقوا على خطتهم الأساسية وكأن حضورهم كان يعني وجوب أن تكون جميع الإدارات الوطنية المختصة تحت تصرفهم بصرف النظر عن مؤتمر القمة المنعقد آنذاك. ونتيجة لذلك، لم يستطع وزير الشؤون الخارجية والتعاون ورئيس الشرطة في بلادي أن يجتمعا معهم سوى مرتين قبل مغادرتهم بساعات بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر.

وقد كشفت توغو عن المعلومات لديها بشأن الانتهاكات المتعلقة بالاجتماع مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). وردا على معلومات تتعلق بالترحيب بالسيد سافيمبي لدى وصوله إلى لومي بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت توغو البرهان على أن الحكومة كانت تعقد حينذاك اجتماعا لمجلس

الوزراء في كارا، شمال توغو، وأنها التقت هناك الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس مالي. والواضح أنه لو حط السيد سافيمبي في لومي في اليوم نفسه على متن طائرة عسكرية برفقة السيد جون بيار بمبا - زعيم حركة تحرير الكونغو - لما لقي بالتأكيد استقبالا يتناسب مع منصبه المزعوم.

وبصرف النظر عن العمل الطائش والمقلق الذي قام به فريق الخبراء الذي يوكل إليه المجلس التحقيق في قضية نبيلة، موجها الاتهامات للدول، وموجها الاتهامات قبل كل شيء لرؤساء الدول، سُرب التقرير بصورة ماكرة إلى وسائط الإعلام. وجرت محاولات للإيقاع بين الدول والمناطق دون الإقليمية، وتكون انطباع بوجود تعارض بين مصالح بلد له ولاية رسمية وتنفيذ الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. هذه هي العوامل التي يمكن أن تؤثر على مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة. وأعتقد أن ذلك ينبغي تصحيحه فورا.

وبالنسبة لتوغو، فقد أكدنا ونؤكد دوما التزامنا بالأمم المتحدة، وبمثل الميثاق وبإحلال السلام في أفريقيا. ونحن نؤيد دائما التعاون بين السلطات الأمنية في أنغولا وتوغو. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن ثمة وفدا أنغوليا زار توغو الأسبوع الماضي، وتحديدا في الفترة من ٤ إلى ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠. وزار الوفد عددا من المواقع التي حددتها حملة غسيل الدماغ الدولية بأنها معنية بانتهاك الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. فلقد ذهب إلى مركز التدريب الوطني في شمال توغو الذي أنشئ عام ١٩٧٥ والذي وفر بالفعل التدريب لتسع دفعات من المراقبين ومدربي المغاوير، وطنيين وأجانب على حد سواء وحرجهم. أو ليس هذا دليلا على التزام توغو بالشفافية في العلاقات بين الدول؟ أو ليس هذا دليلا على رغبتنا في تبديد جميع جوانب سوء الفهم والمساعدة على الإسهام في إعادة إطلاق عملية السلام في أنغولا؟

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون التأكيد، لمصلحة الذين يطلبون ذلك، على أنه مثلما يربأون عن أن نتدخل في شؤون الشعب الأصلي في لبرادور أو شعب نسغا في بريتش كولومبيا، فإن الأفارقة يشمئزون من تلقي تعليمات أو توجيهات من أفراد يأتون من أماكن أخرى مهما كانت الولاية المنوطة بهم. وحتى يثبت العكس، فإن مستقبل منظمة الوحدة الأفريقية يظل بين أيدي الأفارقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على الأهمية التي تعلقها بلادي على إحلال سلام دائم في أنغولا. أو ليس الأفضل أن نصرف الطاقات التي نبذلها الآن في اتهام أحدنا للآخر، وفي الدفاع عن أنفسنا وتوجيه الاتهام واحدنا إلى الآخر لصالح تحقيق ذلك الهدف؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشيد بالرئيس وبأسلافه، على العمل الذي يقوم به وعلى ترؤسه هذه الهيئة. ويحدونا الأمل في أن يوجه مداولاتها نحو نهاية حميدة.

ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا لمهمة لجنة الجزاءات ولالتزام رئيسها بجمع المعلومات وتقديم التوصيات إلى المجلس للنظر فيها.

وعلى غرار الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، اطلعت رواندا للتو على المعلومات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالجزاءات الأنغولية. وأود أن أذكر بأنه عندما أنشئ فريق الخبراء، أوكلت إليه المهمة التالية: جمع المعلومات والتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاك الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا بشأن الأسلحة والمواد ذات الصلة، والمرتزقة والأشكال الأخرى من المساعدة العسكرية المقدمة إلى اتحاد يونيتا؛ وجمع المعلومات والتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاك الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا بشأن النفط والمشتقات النفطية، والألماس، وتحرك الأموال العائدة لاتحاد يونيتا؛ وتحديد الأطراف التي تساعد على انتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على اتحاد يونيتا؛ والتوصية باتخاذ تدابير لوضع حد لهذه الانتهاكات ولتحسين تنفيذ الجزاءات التي فرضها المجلس على اتحاد يونيتا.

وحكومة رواندا، إذ تحتفظ بحقها في الإعراب خطيا عن آرائها بشأن مجمل تقرير فريق الخبراء، فإنها تود أن تتناول الآن فروعا منه. وهذه الفروع واردة في

الفقـــرات ٢٥ و ٢٦ و ٥٠ و ٦٧ و ٨٢ و ٨٣ و ١٠٧ و ١٤٨ و ١٥٥ و ١٥٦. ففي تلك الفقرات، يدعي فريق الخبراء بتعاون رواندا مع اتحاد يونيتا. وتلك المزاعم يمكن تلخيصها بالتعاون العسكري، والإعداد لمبيعات الألماس، وتيسير الاجتماعات مع سماسرة السلاح.

وتود حكومة رواندا أن تذكر بصورة قاطعة أن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة وهي مجرد هراء من دوائر تعمل على تشويه الحقائق لأسباب تقتصر عليهم. والواضح جدا أيضا هو أنه خلافا لولاية الفريق المتمثلة في التحقيق في التقارير، حتى عندما تقدم توضيحات إليه، فإن تلك التوضيحات لم تؤخذ في عين الاعتبار مثلما يتبين في التقرير. وعندما قام الفريق بزيارة رواندا، قدمت إليه معلومات وتوضيحات - لم يأت على ذكرها في أي مكان - ونحن نستغرب كيف ولماذا قرر الفريق عدم إدراجها في التقرير.

والتقرير مضلل بوجه عام. وهو مليئ بالخلط والتناقض بسبب مصادر معلوماته السيئة والتفاصيل غير المجدية. وهناك كثير من الأمثلة التي تصور هذا الافتقار إلى الاتساق، ولكن بسبب القيود الزمنية فسوف نقدمها مكتوبة إلى المجلس.

وتود حكومة رواندا أن توضح، في سجلات الجلسة، أنه ليس هناك تعاون عسكري مع يونيتا. وكون القوات الرواندية قد استخدمت الأراضي الأنغولية لإجلاء القوات الرواندية لا يعني بالضرورة وجود تحالف مع سافمبي. وتعرف أنغولا كيف أجلينا قواتنا في عملية إنقاذ عسكرية ناجحة. وإنني أصر على ذلك. ولم يحدث إطلاقا أن اتصل أي أحد بسافمبي أو أي مسؤول بيونيتا من أجل هذا الموضوع. ولو حدث ذلك، فسيكون أول اتصال من نوعه، وحمدا لله أنه لم يحدث. والقول، كما فعل التقرير في الفقرة ٢٦ بصفة خاصة، بأن بعض القوات الرواندية قد بقيت مع قوات يونيتا، هو محض كذب ليس له أساس من المنطق.

ومن المؤكد أنه لا توجد ذرة من الحقيقة في الإدعاء القائل بأن رواندا "قد سمحت ليونيتا بالعمل في كيغالي بدرجات متفاوتة من الحرية لأغراض ترتيب مبيعات الماس". كما أن الأفراد المذكورين في الفقرتين ٢٦ و ١٤٨ لم تكن لهم اتصالات عمل بالسلطات الرواندية. وإنني أصر على ذلك. وهذا الإدعاء ناتج أيضا للمعلومات الغامضة غير المحددة والتي لم تبحث ولم تحقق. وهذا يثير تساؤلات خطيرة.

ويدين فريق الخبراء لمجلس الأمن بإجراء تحقيقات أفضل، بدلا من تبسيط الأمور لتصبح عنصر "موبوتو ضد كابيلا" لتفسير ما يُزعم من تعامل رواندا مع يونيتا اليوم. وهو أمر خاطئ وهو بمثابة عقم في التفكير ووضع رقع من القصص إلى جوار بعضها للإساءة إلى شخص أو بلد، لم يكن لها أي اتصالات مع سافمبي أو حركته من قبل، كما ذكر التقرير بحق. وينبغي أن يحملهم التاريخ إلى مكان آخر وليس إلى رواندا، وهي الضحية المسكينة الخالدة لكل أنواع فشل الأمم المتحدة.

ورواندا تتحدى الفريق رسميا أن يقدم دليلا ملموسا للمزاعم التي ليس لها أساس، وتود أن تكرر التأكيد على التزامها بقرارات هذه الهيئة وبقرارات الأمم المتحدة بأسرها. إن عبء الإثبات يقع على الفريق بأن يقدم الدليل لمجلس الأمن، والبلاد المذكورة في التقرير عليها أن تؤكد هذه المزاعم، وينبغي أن يسمح لرواندا كأي عضو آخر في الأمم المتحدة، بأن تستمر في دعمها للجزاءات المفروضة على يونيتا.

وما زالت رواندا تعتقد أن شعب أنغولا قد عانى بما فيه الكفاية وتود أن تكرر التأكيد تأييدها لكل ما يلزم القيام به من أجل إرساء السلم والأمن في أنغولا وفي المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه ببالغ الشكر لكم يا سيدي الرئيس على استضافة هذه الجلسة اليوم. ونعتقد أن هذه الجلسة هي جلسة هامة، ويسعدنا أنكم تمكنتم من دعوتنا للمشاركة فيها.

وترحب حكومة جنوب أفريقيا بتقرير الفريق المتعلق بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا وستقوم حكومتي في الأسابيع المقبلة بدراسة هذا التقرير باهتمام كبير، ونحن نتطلع إلى عقد جلسات تالية تناقش فيها لجنة الجزاءات هذا الموضوع نفسه. ونحن نتطلع في نفس الوقت إلى تلقي مزيد من الأدلة بشأن

المزاعم الواردة في التقرير. ونحن نؤيد جميع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة على نحو وثيق من أجل إنجاح تلك التدابير بغية كفالة إيجاد حل سلمي للصراع في أنغولا.

ونحن ندرك أن بعض مواطنينا قد شاركوا في الجهود الرامية إلى تقويض جزاءات الأمم المتحدة. وسوف نتخذ إجراءات صارمة ضد جميع المتورطين. وستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى إيجاد تسوية سياسيــة للصراع في أنغولا، لأننا ما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري دائم. ونحث يونيتا مرة أخرى على التخلي عن الحرب والتمسك بالسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للسفير روبرت فاولر على العرض الوافي الذي قدمه صباح اليوم فيما يتعلق بنتائج أنشطة فريق الخبراء المعني بالانتهاكات الماسة بجزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا.

ونظرا لأن تقرير الفريق الوارد في الوثيقة S/2000/203 المؤرخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠، والذي عمم بالأمس، قد تضمن إشارات إلى بلدي، فإني أجد لزاما علي أن أتكلم وأن أشرك أعضاء مجلس الأمن في ملاحظاتي الأولية عليه. وفي نفس الوقت، أود أن أحتفظ بحق وفدي في الرد على الاتهامات الموجهة لبلدي على نحو أشمل في مرحلة لاحقة.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شعور حكومتي بالإحباط إزاء انتهاك الإجراء المستقر الذي يقضي بمطالبة البلدان المعنية بأن تكون على بينة من التقرير أولا قبل تعميمه على وسائط الإعلام. وأملنا ألا تمثل طريقة إصدار هذه الوثيقة سابقة في أنشطة المجلس.

وتفاديا لوقوع حالات مماثلة غير مقبولة في المستقبل، يود وفدي أن يتقدم باقتراحين محددين للنظر فيهما: أولا، على رئيس الهيئة ذات الصلة أن يتحمل المسؤولية الرئيسية لا عن محتوى التقرير فحسب، وإنما ينبغي أن يكون أو تكون مسؤولا عن تسربه بشكل غير مسموح به. ثانيا، ولمساعدة رئيس الهيئة ذات الصلة على إنجاز هذه المسؤولية، ينبغي إعطاء الوثيقة للدول المعنية المشار إليها فيها باللغة الأصلية التي كتبت بها الوثيقة في نفس الوقت أو قبل إعطائها للأمانة العامة لترجمتها وتعميمها.

وبعد هذه الملاحظات الإجرائية، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى أن تقرير فريق الخبراء قد أحيل حسب الأصول إلى السلطات البلغارية المختصة لمزيد من النظر والدراسة والتحليل.

إلا أن من الواضح تماما في هذه المرحلة، رغم وجود بعض التساؤلات في وسائط الإعلام، أن التقرير لا يحتوي ولم يكن من الممكن أن يتضمن ولو دليلا ساطعا واحدا يورط بلغاريا كدولة أو سياستها كدولة في أي انتهاك لقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) أو المعايير والأعراق المعترف بها دوليا لنظم الرقابة على الأسلحة. ويذكر التقرير نفسه في الفقرة ١٥ منه أن مشتريات اتحاد يونيتا من الأسلحة

> "لم تتم بالاتصال المباشر بين يونيتا والبلدان المنتجة للأسلحة". (S/2000/203)

وتدعم الحكومة البلغارية تماما قرارات مجلس الأمن بشأن أنغولا، وموقفنا السياسي إزاء الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) يؤكده بشكل قاطع تمسكنا بتأييد إعلانات الاتحاد الأوروبي وقراراته في هذا الشأن. وقد أثبتت بلغاريا استعدادها الكامل للتعاون مع فريق الخبراء ولجنة الجزاءات اللذين أنشئا للتحقيق في انتهاكات الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا ومساعدتهما في عملهما.

وخلال زيارة فريق الخبراء - بقيادة رئيسه السيد أندريس مولاندر - إلى بلغاريا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقد عدد من الاجتماعات في وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الاقتصاد، والمجلس المشترك بين الإدارات في مجلس الوزراء. والمجلس هو الهيئة المأذونة الوحيدة للترخيص في مجال تجارة الأسلحة. وقد وفر قدر كبير من المعلومات المكتوبة الشاملة، بما في ذلك استجابة لتحقيقات إضافية قدمت للفريق في ١١ شباط/فبراير الماضي. وكل المعلومات التي

قدمت بهذه الطريقة إلى الفريق تشهد على أن السلطات البلغارية تعمل بتقيد صارم بالقانون المحلي وبقرارات مجلس الأمن بشأن أنغولا.

ولهذا السبب نود أن نعرب للمجلس عن قلقنا البالغ إزاء ما يلي. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الدول التي تتقدم بتعاونها ومساعدتها الكاملين لهيئات الرقابة والرصد لا ينبغي أن تعاقب بتشويه وتحريف المعلومات التي تقدمها إلى الخبراء، أيا كانت الأسباب التي تدفع إلى هذا التناول للمعلومات. بل أنه، من ناحية أخرى، يمكن أن يتولد لدى المرء الانطباع بأن البلدان التي لم تقدم معلومات موضوعية في حينها لم تتعرض لأذى، حيث أنها لم يشر إليها على نحو مستفيض في التقرير. وهذا النهج غير مقبول البتة وضار بالرصد الفعلي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وهو لن يؤدي إلا إلى تشجيع تلك الحكومات على عدم التعاون، ويزيد حذرها إزاء أنشطة هيئات الخبراء. وينبغي لتلك الهيئات أن تنفذ ولاياتها بموضوعية وحياد ولاإنتقائية، وينبغي لها أن تقيم وقائعها وتوصياتها على قرائن قانونية سليمة.

وأود في هذه المرحلة التعليق بإيجاز على بعض الاتهامات الرئيسية التي أثارها التقرير بشأن بلغاريا. أولا، افتراض أن صفقات الأسلحة المشار إليها في الفقرة ٣٨ من التقرير قد نفذت لا أساس له من الصحة. فالصفقة قد ألغيت عندما اتضح تزوير شهادة المستخدم النهائي التي كان يعتقد بأنها صادرة عن وزارة الدفاع في زامبيا. والعتاد المذكور في تلك الفقرة لا يزال موجودا ويمكن التحقق منه في مستودعات وزارة الدفاع في بلغاريا. والنهج الذي اتبعه الفريق في هذه الحالة يثير شكوكا خطيرة بشأن مصداقية مصادر المعلومات التي اعتمد عليها في إعداد التقرير.

ثانيا، لم تكن هناك أية عوائق قانونية تحول دون إمدادات الأسلحة إلى توغو التي ذكرت في الفقرة ٤٢ من التقرير، حيث أن ذلك البلد لم يكن خاضعا لحظر على الأسلحة، لا من مجلس الأمن ولا من الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، اعتمدت الصفقة على أساس شهادات مستخدم نهائي حقيقية قدمتها وزارة الدفاع في توغو.

ثالثا، تدريب العسكريين الزائيريين في بلغاريا حدث على أساس اتفاق ثنائي بين وزارتي الدفاع في البلدين في عام ١٩٩٦، حينما لم تكن هناك قيود على التعاون العسكري من هذا القبيل.

ومن ثم، باسم حكومة بلغاريا، أعلن رفضي التام لأية اتهامات أثيرت أو افترضت في تقرير فريق الخبراء بارتكاب بلدي لانتهاكات ممكنة لجزاءات مجلس الأمن ضد اتحاد يونيتا بوصف تلك الاتهامات غير ولا مقبولة ولا أساس لها.

وكما أعلنا مرارا في السنوات الأخيرة، تمارس بلغاريا أقصى قدر ممكن من الرقابة على تجارتها الخارجية في مجال الأسلحة، استنادا إلى قانون محدد اعتمده البرلمان في عام ١٩٩٦. وأية صفقة أجنبية في الأسلحة أو السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ينظر فيها ويصادق عليها على أساس فردي، بعد إجراء استعراض دقيق للوثائق المطلوبة. وهذا الإجراء الملزم قانونا يطبق بصرامة. والضوابط الراسخة المتعلقة بترخيص الصادرات والرقابة عليها تحسن باستمرار بهدف تحقيق معايير الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ويجري الآن وضع تعديل قانوني على جدول الأعمال ذي الأولوية العليا للحكومة والبرلمان للنصف الأول من هذه السنة. ويرمي التعديل إلى استحداث آليات أكثر تطورا للرقابة وتنفيذ القيود الدولية المفروضة على تجارة الأسلحة فيما يتعلق ببلدان ومناطق معينة.

وبلغاريا ليست نشطة وحسب في تحسين قانونها الوطني، وإنما تقوم ببذل قصارى جهدها لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال. وقد عقد مؤتمر إقليمي بشأن ضوابط الصادرات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في صوفيا، بمبادرة من الحكومة البلغارية، تحت رعاية عهد الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. واعتمد التقرير وثيقتين سياسيتين هامتين: إعلان سياسي بشأن العمليات المسؤولة لنقل الأسلحة وبيان بشأن مواءمة شهادات المستخدم النهائي. واتفقت البلدان الـ ١٢ المشاركة على عدد من التدابير الملموسة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة، مما يسهم في تحقيق الهدف المشترك للمجتمع الدولي في هذا الميدان.

وأخيرا، أود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة البلغارية ستنظر بجدية في التقرير وهي على استعداد للتعاون

أكثر مع لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات ضد اتحاد يونيتا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل زامبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كاسندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئ فريق الخبراء المعني بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن ضد اتحاد يونيتا على العمل الهائل الذي أنفقه في تجميع التقرير المعروض على مجلس الأمن اليوم. ونشكر خاصة، بالطبع، السفير فاولر على دوره القيادي الذي يواصل الاضطلاع به ليس للتأكد من أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على اتحاد يونيتا تظل فعالة وحسب بل وتشديدها.

ويود وفدي أن يكرر أعراب زامبيا عن التزامها بكفالة تحقيق السلام في منطقتنا. وعلى هذا الأساس، نظل نعارض الأعمال التي قد تتسبب في استفحال الصراعات في البلدان المجاورة. إن السلم والأمن يجب أن يعودا إلى أنغولا بدون مزيد من المعاناة للشعب الأنغولي. ولهذه الغاية، ستتعاون حكومتي تماما مع جميع الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية لكفالة الالتزام بجزاءات مجلس الأمن ضد اتحاد يونيتا.

وفيما يتعلق بمحتويات التقرير نفسه، أود أن أعلن أن عددا من المقترحات والتوصيات التي تضمنها ستكون فعالة بالتأكيد في كفالة زيادة تشديد الجزاءات بغية إنهاء قدرة يونيتا كلية على شن الحرب. بيد أن التقرير صدر للتو، والعديد من الحكومات، بما فيها حكومتي، لم تتح لها الفرصة لدراسة التقرير والنظر فيه على نحو كامل. وبالتالي ستعلق حكومتي على ما جاء في التقرير في الوقت الملائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاهد (المغرب) (تكلم بالفرنسية): لما كانت هذه أول مرة تتاح لي فيها فرصة إلقاء بيان في المجلس منذ تبوئكم مركز الرئاسة، لا أود أن تفوتني فرصة تقديم أحر تهانئ المغرب ووفد المغرب. ونحن مقتنعون بأنكم، بفضل مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية ومعرفتكم الدقيقة بالأمم المتحدة، ستديرون بنجاح أعمالنا وأعمال المجلس طيلة هذا الشهر.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تهانئ وفد المغرب للسفير فاولر على التقرير الذي عرضه على المجلس بصفته رئيسا للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

ونشكر المجلس أيضا على استجابته لطلبنا بأن تتاح لنا فرصة توضيح الحالة المتعلقة بإشارة إلى حكومة المملكة المغربية، وإلى المغرب - إشارة لا شك في أنها طفيفة، ولكنها إشارة مع ذلك.

يشير الفريق، في الفقرة ١٢٣من التقرير، إلى أنه علم أن السيد سافيمبي قد أودع لدى ممثل يونيتا في المغرب مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار في عام ١٩٩٥، وأن ذلك المبلغ قد زيد بإضافة مبالغ لاحقة إليه. وتشير نفس الفقرة إلى أن أمر المبلغ الذي جرى إيداعه في البداية كان معروفا لدى بعض المسؤولين الحكوميين في المغرب على الأقل، ووفقا لنفس التقرير، فإن هذا المبلغ أودع قبل فرض جزاءات مالية على يونيتا. وتخلص الفقرة ١٢٥ إلى أن الفريق

> "لاحظ على وجه التحديد ما يبدو أنه انعدام أي إجراء من جانب المغرب لاكتشاف أو تجميد أصول يونيتا التي حولت إلى ذلك البلد بعلم المسؤولين المغاربة".

ويوجد هنا خطأ في النص المترجم الذي يجب أن يكـــون "مسؤولين مغاربة" بدلا من "المسؤولين المغاربة". فنحن لا نتكلم عن جميع المسؤولين، بل عن بعضهم، كما سبق أن ذكر في التقرير.

وحرصا على تبديد أي غموض، وتوضيح الحالة، أود أن أحيط المجلس علما بأن المبالغ المشار إليها في التقرير كانت قد استهلكت تماما قبل فرض الجزاءات وبالنسبة لممثل يونيتا المذكور، فقد سبق أن أبلغنا رسميا لجنة الجزاءات ورئيسها بأن هذا الشخص ترك المغرب منذ وقت طويل، وأود أن أؤكد ذلك اليوم.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد دعم المغرب لجميع جهود المجتمع الدولي - بادئا أولا وقبل كل شيء بمجلسنا - لإعادة السلام والاستقرار والرخاء إلى البلد الشقيق، أنغولا، الذي عانى معاناة شديدة من فظائع الحرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، والسماح لنا بالإدلاء ببيان في المجلس بشأن هذه المسألة الهامة.

ترحب حكومة بيلاروس بالجهود التي بذلها السفير فاولر، ممثل كندا، ورئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التي تعنى بأنغولا. ونرحب بجهوده الرامية إلى إنشاء آلية فعالة تشكل ضغطا على يونيتا لصالح استقرار الحالة في أنغولا. وتؤكد أهمية جلسة اليوم البيانات التي أدلى بها السيد هين، وزير الدولة في المملكة المتحدة، والسيد ميراندا، وزير خارجية أنغولا، وغيرهما من الممثلين في المجلس.

ترى حكومة بيلاروس أن فكرة السفير فاولر المتعلقة بإنشاء فريق الخبراء هذا لكي يجري تحقيقا دقيقا في تنفيذ الجزاءات ضد يونيتا كانت خطوة جديدة وغير معتادة. ومن المؤكد أنها ستساعد على مواصلة تعبئة جهود المجتمع الدولي ضمانا للالتزام الصارم بنظم الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن.

وتقرير الفريق المقدم اليوم إلى المجلس له أهمية أساسية. فالحقائق والتوصيات الواردة فيه يجب أن تدرس بعناية فائقة، ويجب بعد ذلك أن تعتمد التدابير ذات الصلة من جانب كل من أعضاء الأمم المتحدة والمجلس.

وأود في هذه المرحلة أن أقدم بعض التعليقات الأولية على التقرير. بيلاروس إحدى الدول التي زارها السفير مولاندر، رئيس فريق الخبراء، في أوائل شباط/فبراير من هذا العام. وأود أن أسجل أن حكومة جمهورية بيلاروس أتاحت لفريق السيد مولاندر الفرصة لكي يدرس دراسة شاملة أعمال سلطات الحدود والجمارك في بيلاروس، وعمل وزارة الخارجية، ونظام المراقبة على الصادرات، المفروض امتثالا لأحكام قرارات مجلس الأمن المتصلة بأنغولا.

وقد أعدت حكومة جمهورية بيلاروس إجابات مفصلة استجابة لأسئلة المتابعة التي سألها الفريق عندما كان في مينسك. ولما كان الفريق لم يحدد أي إطار زمني معين لتقديم هذه المعلومات، فإن استجابتنا قدمت لرئيس لجنة الجزاءات، ولرئيس الفريق، السيد مولاندر، فور إعداد السلطات المعنية في جمهوريتنا هذه الاستجابة، وقد ناقش السفير فاولر ذلك اليوم.

في نفس الوقت، نشعر بالأسف لأن تقرير الفريق لا يذكر الالتزام الثابت والصارم من جانب جمهورية بيلاروس بالامتثال لنظم الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن. كما أن التقرير لا يبين أن الفريق لم يكشف أية انتهاكات من جانب بيلاروس لأحكام قرارات المجلس. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل أننا قدمنا معلومات إضافية في ٢٩ شباط/فبراير - معلومات تشمل جميع الأسئلة التي سألها الفريق - وإن تقرير الفريق صدر في ١٠ آذار/ مارس. ونرجو أن تتضمن الوثائق التي سيصدرها فريق الخبراء ومجلس الأمن في المستقبل المعلومات ذات الصلة في هذا الصدد.

وختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد بأن جمهورية بيلاروس كانت وستظل دائما ممتثلة لجميع قرارات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الأخرى. وتعتزم حكومتي أن تتعاون مع لجنة الجزاءات وفريق الخبراء والمجلس ككل آملين أن نتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في أنغولا.

المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد اضطلعت بلجيكا باهتمام شديد على محتوى تقرير فريق الخبراء المعروض علينا في جدول أعمال اليوم.

ويوجد في لواندا اليوم نائب رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا السيد لويس ميشيل، وأجرى لقاء مطولا مع رئيس جمهورية أنغولا. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن الحكومتين تنتهجان نهجا مماثلا تجاه مسألة الجزاءات.

ونحن ندرك المعاناة التي لا توصف لأبناء وبنات أنغولا. ولذلك فإن بلجيكا تدعم بشدة وثبات كل الأهداف التي يتوخاها واضعو التقرير، وترى مثلهم أن فعالية الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تحتاج إلى تحسين، كما تحتاج أساليب الضبط والمراقبة إلى إحكام. ومن هذا المنطلق تأسف بلجيكا لإغفال بعض المعلومات الهامة من التقرير، وكذلك إيراد بعض المصادر غير المستندة إلى أساس.

والواقع أن بلجيكا قد تحملت مسؤولياتها وأخذت مأخذ جديا للغاية نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن منذ تاريخ فرضها. وهناك ثلاثة عناصر هامة فيما يتعلق بإجراءات حكومتي يبدو أن التقرير لم يتضمنها.

فبعد عدة اجتماعات تحضيرية داخلية، أنشأنا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فريق عامل مشترك بين مختلف الإدارات ووردت الإشارة إليه في التقرير - بما يسمى "بقوة العمل المعنية بالماس". واجتمعت قوة العمل هذه خمس مرات منذ بداية العام. وهي تضم ممثلين من جميع الوزارات البلجيكية المختصة، وقررت وضع عدد من الإجراءات لتحسين أسلوب ونظام رقابة منشأ الماس، ويتضمن هذا على سبيل المثال مراقبة مشددة في الجمارك وفي وزارة الشؤون الاقتصادية مع وضع آلية للتوثيق مع سلطات لواندا. وهناك تدابير أخرى تنظر فيها قوة العمل.

ولكننا لم ننتظر إنشاء هذه القوة لتشديد هذه الضوابط الحالية، التي أتاحت بالفعل الإستيلاء على الماس غير المشروع ومصادرته. وبعد الإجراءات التي اضطلعت بها قوة العمل منذ ذلك الحين، بدأت تحقيقات جمركية وقضائية فيما يتعلق بمختلف الأشخاص المشتبه في اتجارهم بالماس على نحو غير مشروع.

وعلاوة على ذلك، في مناقشة أجراها وزير الشؤون الخارجية من إدارة المجلس الأعلى للماس، تعهدت الأخيرة بمراجعة إجراءاتها بطلب من الحكومة البلجيكية. وتقرر، في جملة أمور، إنشاء فريق عامل ثان، يضم ممثلين من الحكومة البلجيكية والمجلس الأعلى للماس، ليضع مشروع برنامج للعمل ويحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها.

وعلاوة على ذلك، تعاونت الحكومة البلجيكية تعاونا تاما منذ البداية مع رئيس لجنة الجزاءات. وقد أبلغ رئيس لجنة الجزاءات في شباط/فبراير من هذا العام شفاهة وكتابيا بأحدث الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وبذلك تم استكمال المعلومات المتوفرة للجنة. وأخيرا، أعلنت هذه الإجراءات في ٣ آذار/مارس في بيان صحفي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية في بروكسل.

وقدمت إلى فريق الخبراء معلومات عن أفراد بلجيكيين أو غيرهم ممن يحتمل أن يكونوا حاملين لجنسيات بلجيكية يعملون في الخارج. ومن المؤسف أن التقرير لم يذكر هذا التعاون أو ما يجري حاليا من إعداد لمشروع قانون بلجيكي فعال عن رفع الحصانة من الاختصاص المحلي بالنسبة للجرائم المتعلقة بالإتجار غير المشروع بالماس. وعلاوة على ذلك، يوجد اتفاق بين المجلس الأعلى للماس والسلطات القضائية المسؤولة عن المحاكمة على الجرائم المتعلقة بالماس.

ويزعم الفريق أن

> "أن الضوابط والأنظمة البالغة التراخي التي تنظم سوق أنتويرب تيسر النشاط التجاري غير القانوني". (S/2000/203، الفقرة ٨٧)

ولكن بلجيكا هي البلد الوحيد - وأكرر الوحيد - في الاتحاد الأوروبي الذي يوجد فيه نظام تراخيص إجباري لاستيراد وتصدير الماس، قائم على أساس قانونين لعام ١٩٦٢ وعدة مراسيم ملكية ووزارية للأعوام ١٩٨٧، و ١٩٩٣، و ١٩٩٥، و١٩٩٧. وكل تجارتنا في الماس مع البلدان غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي خاضعة لهذا النظام. وهناك أيضا آلية للرقابة على كل تجارة الماس في داخل الاتحاد الأوروبي.

ولذلك فقد استغربت الحكومة البلجيكية ألا تجد ذكرا في التقرير لهذه التدابير المختلفة أو على أحسن تقدير تجد ذكرا جزئيا فقط لها، على الرغم من أن المعلومات المتعلقة بها أبلغت في الوقت المناسب. ولذلك فإن الإشارة إلى

"عدم رغبة السلطات المسؤولة في بلجيكا في أن تتصدى بفعالية لتهريب الماس الأنغولي غير المشروع إلى سوق بلجيكا" (المصدر نفسه، الفقرة ١٠٨)

لا يبدو أنها تعكس الحالة الحقيقية لواقع الأمر.

وهناك نقطة أخرى أود التعرض لها وهي التأكيد الخاطئ تماما في الفقرة ٨٨ من التقرير على أن ما يقدر بـ ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من تجار الماس في أنتويرب يعملون في ما يسمى بسوق "رمادي" خارج الإطار التنظيمي. فكل مستوردي ومصدري الماس يتعين عليهم أن يسجلوا لدى إدارة التراخيص في أنتويرب، التي تقع تحت المسؤولية المباشرة لوزارة الشؤون الإقتصادية البلجيكية. وليست هذه حالة الجواهرجية - في بلجيكا أو غيرها، على أي حال - ومن الواضح أن هذا التمييز فات على مُعدي التقرير.

ومع أن التقرير يشير إلى المشكلة الأساسية المتمثلة في التحقق من منشأ الماس - وخاصة في الفقرتين ٩٨ و ٩٢ - فإن هذا الموضوع المعقد للغاية لم يوضح بصورة كافية، ومن الواضح أن التقرير استهان بقدره.

وترحب الحكومة البلجيكية بالتوصية الواردة في الفقرة ١١٣ من التقرير بعقد مؤتمر للخبراء لوضع نظام ضوابط يساعد على زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمراقبة الماس من المصدر أو المنشأ وإلى البورصة. وسنشارك في هذا المؤتمر ونضمن مساهمة الخبرة البلجيكية في هذا المجهود.

وختاما، أود بصفة عامة أن أؤكد على تقدير بلجيكا لصياغة التقرير الواضحة والمحددة، التي ستساعد على تحديث أساليب عمل مجلس الأمن. وفي ذات الوقت، نأسف لعدم إيراد التقرير للمعلومات الحقيقية - ذات الأهمية الأساسية لنا - التي أبلغها وفدي هنا في نيويورك وأثناء زيارات مُعدي التقرير إلى بروكسل وأنتويرب.

وأشكر السفير فاولر على النقاط الإضافية بشأن هذا الموضوع التي أوردها في إحاطته الإعلامية، ولكني، بصراحة، أود لو أنها وردت في التقرير. ولذلك تطالب بلجيكا، عندما يستأنف مجلس الأمن مناقشته، باستكمال العناصر التي ذكرتها.

وأخيرا، تكرر بلجيكا الإعراب عن استعدادها التام للعمل بتعاون وثيق مع لجنة الجزاءات. فنحن نشارك في الفكرة القائلة بأن الصراعات المسلحة يجب أن تسوى من خلال نهج سياسي، بدون إغفال الآليات الاقتصادية المنحرفة التي تغذي الصراعات - كما يغفلها التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل أوغندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الهيئة، وأن أثني عليكم لعقدكم هذه الجلسة التي تناقش موضوعا على جانب كبير من الأهمية في منطقتنا. ويرحب وفدي أيضا بوجود وزير العلاقات الخارجية في حكومة أنغولا والوزير المسؤول عن أفريقيا في حكومة المملكة المتحدة هنا اليوم.

وترحب حكومة أوغندا بهذا التقرير (S/2000/203) البالغ الأهمية. ونرحب بالتوصيات الواردة فيه، لأننا نعتقد بأنها ستعزز نظام الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. إلا أن حكومتي تُعرب عن أسفها لأنه بالرغم من المناقشات المستفيضة التي عقدها فريق الخبراء مع المسؤولين الرسميين الأوغنديين في الشهر الماضي والمعلومات التي تم تبادلها وتقديمها فإن ذلك كله قد جرى تجاهله. ويبدو أن الفريق بقي غير مقتنع، ثم مضى ولفق المزاعم. ولهذا السبب، أنتهز هذه الفرصة لأقدم إلى هذا المجلس وإليكم، سيدي الرئيس، سجل المناقشات التي جرت في أوغندا في ١٦ شباط/ فبراير.

إن فريق الخبراء المعني بالتحقيق في مخالفة الجزاءات المفروضة على يونيتا قام بزيارة أوغندا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ شباط/فبراير من هذا العام. وكان الفريق في أوغندا للتحقيق في مزاعم ضد أوغندا - وهي مزاعم تتعلق بتعاونها مع اتحاد يونيتا في انتهاك للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. والتقى أعضاء الفريق بمسؤولين رسميين في الحكومة الأوغندية يوم

الأربعاء، ١٦ شباط/فبراير، وكان يترأسهم السفير اندرس مولاندر.

وأثار الفريق عددا من الأسئلة، وتقدم بمزاعم وسعى إلى الحصول على أجوبة من حكومة أوغندا. وصنفت حكومة أوغندا تلك الأسئلة تحت عناوين عديدة تظهر في مرفق الوثيقة S/2000/200.

وكانت الفئة الأولى عمليات نقل الأسلحة المزعومة إلى يونيتا من جانب حكومة أوغندا. وكان الفريق يسعى إلى معرفة ما إذا كان صحيحا أن بعض الدبابات العسكرية التي استوردتها أوغندا عبر ميناء دار السلام في تنزانيا في ١٩٩٨ وبداية ١٩٩٩ كانت متوجهة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا.

وسعى فريق الخبراء إلى معرفة ما إذا كان صحيحا وجود علاقة بين يونيتا وحركة التمرد برئاسة جان بيير بمبا التي تدعمها أوغندا، والتي تقابل حكومة كابيلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأراد الفريق أن يعرف فيما إذا كانت أوغندا تتخذ ممرا لإرسال الأسلحة إلى حركة التمرد، في التفاف على حظر الأسلحة.

وأراد الفريق أن يتوصل بواسطة الحكومة الأوغندية إلى معرفة من أصدر شهادات المستخدم النهائي للأسلحة التي أعيد تصديرها من أوغندا.

وأراد فريق الخبراء أن يتوصل إلى إرساء الحقيقة المتعلقة بإجراءات الجمارك الأوغندية، وفيما إذا كان بالإمكان استيراد وإعادة تصدير مجوهرات يونيتا إلى أوغندا وخارجها، وإعادة تصدير المنتجات النفطية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا في أنغولا.

وسعى الفريق إلى الحصول على معلومات بشأن الإمداد الجوي وطائرات الشحن الجوي التي تعمل انطلاقا من أوغندا. وسأل لماذا يهتم مسؤول حكومي رفيع المستوى بالإفراج عن طائرة شحن محتجزة في زامبيا في آب/أغسطس ١٩٩٩، بعد أن أفرغت من حمولتها بناء على شكوك بأنها كانت تنقل أسلحة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا. وزعم أن أحد الأشخاص في حكومة أوغندا طلب إلى الرئيس شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، التدخل من أجل الإفراج عن الطائرة.

وأراد الفريق أن يتحقق مما ورد في الأخبار عن زيارات كبار ضباط الجيش الأوغندي إلى المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا في أنغولا بين ١٩٩٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأراد الفريق أن يتحقق أيضا مما إذا كان جوناس سافيمبي زعيم يونيتا قد قام بزيارة إلى أوغندا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بالإضافة إلى زيارات لكبار مسؤولي يونيتا.

وطلب الفريق إلى الحكومة الأوغندية أن تقول الحقيقة فيما إذا كان لدى أوغندا أية معلومات تتعلق بفكتور بوت أو بوتوف، وهو تاجر أسلحة، يُشغل طائرة شحن بأسماء مختلفة منها: جاك "كيكي" لامير، ويملك طائرات ويتورط في نقل الوقود بالطائرات إلى اتحاد يونيتا؛ والكثير من الأمور الأخرى.

وردت حكومة أوغندا على تلك الأسئلة بالشكل التالي. فيما يتعلق بنقل الأسلحة إلى اتحاد يونيتا، وفيما يتعلق بشهادات المستخدم النهائي لكميات كبيرة من الأسلحة، فإن هذه الشهادات لا يصدرها إلا السكرتير الدائم في وزارة الدفاع. وأكد مكتب السكرتير الدائم في وزارة الدفاع لفريق الخبراء بأن مثل هذه الشهادات لم تصدر قط بشأن أسلحة إلى أنغولا.

وفيما يتعلق بعمليات الاستيراد المزعومة للدبابات عبر ميناء دار السلام في ١٩٩٨ و ١٩٩٩، والتي زعم أنها أرسلت إلى يونيتا، فإن حكومة أوغندا أبلغت فريق الخبراء بأن جميع الدبابات التي تم استيرادها عن طريق ميناء دار السلام لا تزال في حوزة القوات المسلحة الأوغندية، وطلبت إلى الخبراء أن يتحققوا من تلك الحقائق.

وأبلغت حكومة أوغندا الخبراء - وأود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، وأبلغ هذا المجلس بأن أوغندا لا تمد ولم تمد قط اتحاد يونيتا بالأسلحة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال حركة تحرير الكونغو ومن الحقائق المعروفة أن معظم الأسلحة التي تستخدمها جماعة المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم الاستيلاء عليها من قوات حكومة جمهورية الكونغو

الديمقراطية ومن حلفاء كابيلا الذين هزموا، لا سيما من القوات التي جاءت من تشاد.

وأود أن أبلغ هذا المجلس بأنه، في الوقت الذي تتعاون فيه حكومة أنغولا مع حركة تحرير الكونغو برئاسة جان - بيير بمبا، فليس من سياسة حكومة أوغندا أن تملي على شركائها الجهات التي ينبغي عليهم التعامل معها. ولذا، لا يمكن لحكومة أوغندا أن تكون مسؤولة عن الأسلحة التي توجد بحوزة قوات المتمردين.

وفيما يتعلق بالإجراءات الجمركية، أود أن أبلغ المجلـــس، كما أبلغت الحكومة فريق الخبراء، بأن أوغندا لا تمتلك ميناء بحريا. ومعظم الواردات - والواقع ٧٠ في المائة منها - تأتي بالطرق البرية. وفيما يتعلق بالشحن العابر، فإن إدارة الجمارك التابعة لمصلحة الضرائب الأوغندية تستقبل عربـــات الشحن العابر من نقطة الوصول إلى نقطـــة الخروج. وفي معظم الحالات، فإن الأختام الأصلية على الحاويات تظل كما هي دون أن تُمس.

وإذا كان من سبب للشك، فإن الجمارك تتحقق ماديا من البضائع وتختم سلطة الضرائب الأوغندية المستوعب الذي يحويها. وفي جميع حالات البضائع التي يكون مرورها عابرا، تحصل الجمارك مبلغا عند نقطة الدخول ويعاد المبلغ نفسه لدى الخروج من البلاد.

ويجري التحقق الكامل في مجمع للمستوعبات بحثا عن البضائع المرسلة إلى أوغندا. ولقد أبلغت الحكومة فريق الخبراء بأن السجلات تبين بوضوح أن أوغندا لم تستورد الألماس ولم تصدره من جديد إلى خارجها. وأوغندا، كما تعلمون، ليست منتجة للمشتقات النفطية، ولا تعيد تصدير تلك المنتجات برا أو بحرا.

وفيما يتعلق بحمولة الطائرة التي أقلعت من عينتابي، أبلغ الفريق بأن ليس لدى أوغندا سوى مطار دولي واحد، في عينتابي، له ثلاثة مدرجات. أما المطارات الأخرى فأرضها مزروعة بالحشائش ولا تتحمل سوى الطائرات الخفيفة.

إن حكومة أوغندا موقعة على اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي؛ وأوغندا بالتالي ملتزمة بعدم السماح بتحليق طائرة في أجوائها تكون قد انتهكت أجواء دولة أخرى ذات سيادة. والقاعدة الجوية في عينتابي مفتوحة أمام الطائرات العديدة المستأجرة، ولكنه من المتعذر القيام برحلات جوية سرية من هناك بدون أن تتنبه الحكومة لذلك.

ويذكر التقرير بالتحديد طائرة احتجزت في زامبيا وزعم أنها أقلعت من عينتابي. وأود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن تلك الطائرة احتجزت في لوساكا، زامبيا، بعد ما غادرت عينتابي لآخر مرة قبل شهر، أي في تموز/يوليه، من احتجازها. ولقد زعم أنها غادرت عينتابي في طريقها إلى إلدوريت، في كينيا. وإذا حولت مسارها إلى لوساكا، فإن الحكومة الأوغندية لم تكن مسؤولة عن ذلك. فلا توجد سجلات تشير إلى أن الطائرة عادت إلى عينتابي بعد ما كان محظورا عليها ذلك، على الرغم من أن طيارها حاول عدة مرات العودة بها إلى هناك.

وتنظر حكومة أوغندا بجدية فيما زعم من أن عضوا رفيع المستوى في الحكومة اتصل بالرئيس شيلوبا بشأن الإفراج عن الطائرة، ونحن نعترض بشدة على الإيحاء بأن المسؤول الرفيع المستوى الذي اتصل بالرئيس شيلوبا لا يمكن أن يكون إلا نظير الرئيس شيلوبا. ونحن نتحدى فريق الخبراء أن يبرز الإثبات على ذلك الإيحاء.

وفيما يتعلق بالزيارات التي قام بها رسميون من اتحاد يونيتا إلى أوغندا وبالعكس، أود أن أبلغ المجلس بأن السيد سافيمبي لم يقم على الإطلاق بزيارة أوغندا في تلك التواريخ المذكورة. وما من مسؤول في اتحاد يونيتا زار أوغندا منذ فرض الحظر على سفرهم. وما من مسؤول في الحكومة الأوغندية زار المناطق التي يسيطر عليها اتحاد يونيتا في أنغولا. وأسماء الأشخاص الذين أورد الفريق ذكرهم لم تظهر في أي سجل من السجلات الموجودة في أوغندا.

أما بشأن مسائل أخرى أثارها الفريـــق - ومفادها أن اتحاد يونيتا ساعد القوات المسلحة الأوغندية ونصب بطارية مضـــادة للطائرات فـــي كيسينغاني - فقد أبلغ الفريق، وأنا أكرر، أن الحكومة الأوغندية وجدت من المضحك ما استنتجـه الفريق من أن حكومة أوغندا تعتمد في دفاعها الجـــوي علـــى جيش صغير من الثوار.

وفيما يتعلق بما زعم من قيام تعاون عسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية: فإن القوات المسلحة الأوغندية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تسيطر على أي أراض متاخمة للمناطق التي يسيطر عليها اتحاد يونيتا، والزعم بأن هناك تعاونا قائما بين القوات المسلحة في البلدين لا أساس له من الصحة.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي أن أقول إن الفريق أبلغ بأن ضباطا من الاستخبارات الأنغولية قاموا بزيارة أوغندا في إطار التعاون بين الحكومتين، وتسنت لهم الفرصة للسفر إلى مختلف أنحاء البلاد التي كان لهم مصلحة في زيارتها، إلا أنهم لم يقدموا أي دليل يجرم أوغندا. فحكومة أوغندا تقبل أي زيارة للمتابعة وترحب بها، من أنغولا أو من المحققين في هذا الفريق إذا رغبوا في ذلك، بغية تبديد الشك في التعاون المزعوم بين أوغندا واتحاد يونيتا.

إننا نعلن تأييد أوغندا لاتفاق السلام في أنغولا ونحترم جميع قرارات مجلس الأمن ونتقيد بها. ولقد أبلغ الفريق بأن أوغندا ستقدم ما تتوصل إليه من حقائق إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بأنغولا الذي يرفع بدوره تقريرا إلى مجلس الأمن. وتغتنم حكومة أوغندا هذه الفرصة لتؤكد مجددا عرضها لأبناء أنغولا بأن يأتوا إلى أوغندا إذا رغبوا في ذلك والتأكد من المعلومات المتعلقة بالمزاعم الواردة في هذا التقرير.

وفي الختام، أن أوغندا تلتزم بالسلام والأمن في أفريقيا. وأوغندا لا تتعاون مع اتحاد يونيتا بأي صورة من الصور. وأوغندا لم تؤيد ولن تؤيد أي تدبير يخالف الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلقة بالحالة في أنغولا ليرد على بعض الملاحظات والأسئلة المطروحة.

السيد فاولر (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى جميع المتكلمين الآخرين في الإعراب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، ولزملائنا في المجلس على الموافقة على إتاحة الفرصة لممثلي البلدان المتهمة بتفشيل الجزاءات للإعراب عن آرائهم. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن نفعل ذلك، ويسرني أنه أتيحت لهم تلك الفرصة.

إنني أرفض، بطبيعة الحال، أي قول إن بلادي - وهي أصبحت مؤخرا جدا منتجة للألماس - منحازة بعض الشيء في إدارتها للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ويسعني أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن ما من كندي شارك في تسريب أي وثائق إلى الصحافة تتعلق بتقرير الفريق سواء بصورة ماكرة أو بغير ذلك. وأشعر شخصيا بأسف عميق حيال هذه التسريبات، وأعتذر عن أي ارتباكات سببتها هذه التسريبات، ولا سيما بالنظر لعدم دقتها إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالبيانات المتسمة بالحدة والتي توحي بأن الفريق قد استخدم قواعد لإثبات الأدلة مشكوكا فيها، فإنني أذكر أن فريق الخبراء قد استخدم معايير عليا - أكثر من شاهد يثق الفريق في مصداقيتهم، لديهم معرفة شخصية مباشرة بحالات انتهاكات محددة وهي معايير أعلى من المعايير المطبقة في المحاكم في معظم البلدان، لدى النظر في قضية رشوة، على سبيل المثال.

وبطبيعة الحال، فقد سجلت الـ ١٥ ساعة من المقابلات التي أجريت مع ضباط يونيتا المأسورين أو المرتدين في لواندا في أوائل كانون الثاني/يناير بعد أربعة أشهر ونصف من بداية قيام الفريق بتحقيقاته، ومن ثم استخدمت في تضمين أو تأكيد أو رفض قدر هائل من الأدلة التي تلقاها أعضاء الفريق بالفعل أثناء أسفارهم الكثيرة.

وإنني أقدر أن هذه ليست جلسة نمطية للمجلس، أو أن من السهل على أي بلد أن يكون موضع مثل هذه الاتهامات. وقد قيل ذلك، وقدمت معلومات مفيدة بعد ظهر اليوم - ولا سيما من المغرب ومن بيلاروس - وإنني ممتن لها. وعلى كل حال، هذا هو السبب في وجودنا هنا؛ إننا منشغلون بتحسين قاعدة بياناتنا، وتبادل معلوماتنا، وقد أفادت هذه الجلسة في تحقيق ذلك الغرض.

إن تطوير هذه المعلومات وتقديم هذه التوصيات مثلما تلقينا من الفريق صباح اليوم هو بالضبط ما طلبنا من فريق الخبراء القيام به، وفي اعتقادي، كما قلت صباح اليوم، إن الفريق كان مبعث فخر لنا، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة. وعليّ أن أضيف - ويسعدني ذلك - أن الفريق قد قام بذلك دون خوف أو تحيز، وفي اعتقادي أن ذلك واضح من التقرير.

وفي مواجهة أدلة لا يرقى إليها الشك للتواطؤ، فإنني أؤكد أن الفريق لم يكن أمامه خيار سوى أن يسجلها في التقرير. فقد انتهكت الجزاءات على نحو خطير من جانب الأفراد والحكومات وشركات الأعمال في الأمور المتعلقة بالأسلحة والمواد الحربية لما يقرب من سبع سنوات. وحتى وقت قريب جدا، فإن إرادة المجلس فيما يختص بالحرب الأهلية التي لا نهاية لها في أنغولا لم يكن لها تأثير على الإطلاق من حيث الحد من الفظائع الواقعة على شعب أنغولا. ومن الواضح، أن المجلس يأمل في تغيير ذلك، وفريق الخبراء وضع مخطط التغيير.

لكن أي تغير لن ينجح دون إحداث تغيير جذري في الطريقة التي نتبعها في القيام بمهامنا وفي معايير الامتثال التي نتطلبها من جميع الدول الأعضاء. وهناك قدر هائل من الأدلة على انتهاك الجزاءات باستمرار وعلى نحو واسع النطاق، وليس هناك من يقر بذلك. كيف أمكن لسافيمبي إذن شن هذه الحرب بالطريقة التي اتبعها؟ إن كل عضو في هذه المنظمة يعرف أن هذه الجزاءات تنتهك، وليس من المدهش حقا أن نعرف كيف يتم ذلك. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق مع جميع أعضاء المنظمة، بما في ذلك الذين تكلموا بعد ظهر اليوم، ونحن بسبيلنا إلى استحداث معايير جديدة لتشديد قبضة الجزاءات لحرمان يونيتا من خيارها العسكري.

وقبل أن أختتم، أود فقط أن أقول كلمة لزميلي السفير دوتريو، استطرادا لما ورد في بيانه صباح اليوم. فقد طرح أسئلة كثيرة أعتقد أن الرد عليها يستغرق وقتا يزيد كثيرا عن ستة شهور، ولكنها أسئلة سليمة، ولديه كل الحق في طرحها. ومن المؤكد أننا بحاجة إلى معرفة المزيد، كما أوصى الفريق. وآمل بشدة أن نستخدم آلية مستمرة للحصول على نوع الإجابات التي طلبها، بل ونكون قادرين على طرح مزيد من الأسئلة. وهذا بالطبع هو السبب الذي دعاني إلى أن أقدم للمجلس توصيات محددة جدا لفريق الخبراء تدعو إلى إنشاء آلية مستمرة تتيح توفير مزيد من الإجابات وطرح مزيد من الأسئلة في عملية تفاعلية.

والسفير دوتريو ذاته سلم بأنه يدرك أن بعض مصادر المعلومات لا يمكن الكشف عنها، ولكن مصادر أخرى يمكن الكشف عنها وسيكشف عنها. وفيما يتعلق بتساؤلاته المحددة بشأن البرهنة على بعض البيانات المحددة والجداول الزمنية والإسهامات التي وجهها الفريق، إذا كان لي أن أطلب منه أن يجعل أسئلته أكثر تحديدا، فإنني سأطلب من فريق الخبراء أن يقدم الإجابات التي يمكنه تقديمها على أسئلته المحددة، مع مراعاة أن فريق الخبراء يعمل أكثر من فترة الدوام وأن أعضاءه لا يتقاضون أجورا. وأنهم هنا لأنهم قرروا الانضمام إلينا، وربما كان من الأفضل عدم الضغط عليهم حتى نقرر ماذا سنفعل مستقبلا وعما إذا كنا سنمكنهم على نحو ما، أو نمكن خلفاءهم، من مواصلة العمل من أجل الصالح العام.

وأود أن أؤكد للسفير دوتريو أن الفريق كان يدرك تماما الأوقات المحددة التي بدأ فيها سريان جزاءات معينة. وليس هناك شك في أن الفريق كان يعرف أن الجزاءات المفروضة على الأسلحة كانت سارية منذ عام ١٩٩٣ وأن الجزاءات المتعلقة بالسفر والجزاءات الدبلوماسية سرت منذ عام ١٩٩٧، والجزاءات المفروضة على الماس فرضت منذ عام ١٩٩٨، وقد انعكست هذه الحقائق المتعلقة بالتوقيت بدقة في النتائج والتوصيات التي خلص إليها.

وسأل وفد فرنسا عما إذا كانت البلدان والحكومات التي اتهمت بشكل أكثر تحديدا بانتهاك الجزاءات قد جرى التشاور معها مقدما. وأعتقد أن سفير تونس قد سأل نفس السؤال على نحو ما. والإجابة المختصرة هي أنهم قد استشيروا، سواء من جانب الفريق - الذي عومل في حالتين معاملة غير لائقة عندما زار بعض البلدان وحاول الدخول في حوار فعال - أو مني أنا في الأيام التي سبقت إصدار تقرير الفريق. وتوخيا للدقة التامة أقول إنني لم أزور ممثلي البلدان، التي اتهمت فيما بعد في تقرير الفريق بانتهاك الجزاءات، بتفاصيل محددة أو بالاستنتاجات التي توصل إليها الفريق في تقريره، وهذا لأنني لم أعرفها ولم يكن من الممكن أن أعرفها حتى أسبوعين مضيا. إلا أنني اجتمعت مع المعنيين لكي أقدم لهم فكرة عامة جدا، وإن تكن واضحة، عن نطاق الاستنتاجات التي توقعت أن يصل إليها فريق الخبراء.

في الختام، وبصفتي رئيسا للجنة الجزاءات المكلفة بإنفاذ تلك التدابير، فإنني آمل أن الحكومات التي لم تتعاون لأسباب مختلفة أو لم تستجب بصورة محددة لطلبات الفريق المحددة حتى الآن أنها سرعان ما ستفعل ذلك. ولو أنهم وجهوا أي معلومات لي بصفتي رئيسا للجنة

بدلا من الفريق، الذي انتهى عمله الآن، فسوف أتأكد من أن اللجنة قد استرعي انتباهها إلى تلك المعلومات ومن ثم ستعزز عملنا المقبل في هذا المجال.

أشكركم سيدي الرئيس، على هذا اليوم الحافل بالتحقيقات المفصلة عن السبب في كون الجزاءات المفروضة على يونيتا لم تؤثر على نحو أفضل وكيف نجعلها تعمل على نحو أفضل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

في المشاورات السابقة قرر المجلس عقد جلسة علنية أخرى لإتاحة الفرصة لعدد أكبر من الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في هذا الموضوع. وسأتقبل برحابة صدر هذا الاقتراح على أن يكون مفهوما أنه إذا أعربت الدول الأعضاء عن الحاجة أو الرغبة في التكلم، فربما قررنا عقد مثل هذه الجلسة.

وعلى أي حال، سيبقي مجلس الأمن الموضوع قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠